الثورة الرقمية وأثارها علي العمران

مقدمة من

م/عبدالله بدوي محمد جودة

للحصول علي

درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

(التصميم المعماري)

لجنة الإشراف العلمي:

أ.د/ محمـــد شكر ندا	**مشرف رئيسي**
أستاذ العمارة بكلية الهندسة – جامعة الفيوم	.....
د/شيمـــاء أحمد مجدي	**مشرف**
مدرس بكلية الهندسة – جامعة الفيوم	.....

قسم الهندسة المعمارية

كلية الهندسة بالفيوم

جامعة الفيوم

٢٠١٢

الثورة الرقمية وأثارها علي العمران

مقدمة من

م/عبدالله بدوي محمد جودة

للحصول علي درجة

الماجستير في الهندسة المعمارية

(التصميم المعماري)

يعتمد من لجنة الممتحنين:

أ.د/ هشام سامح حسين	**رئيس اللجنة**
أستاذ العمارة بكلية الهندسة – جامعة القاهرة	.....
أ.د/ إيهاب محمود عقبة	**عضو**
أستاذ ورئيس قسم العمارة بكلية الهندسة – جامعة الفيوم	.....
أ.د/ محمـــد شكر ندا	**مشرف رئيسي**
أستاذ العمارة بكلية الهندسة – جامعة الفيوم	.....

تاريخ الموافقة ٢٠١٢/٦/٢٧

قسم الهندسة المعمارية

كلية الهندسة بالفيوم

جامعة الفيوم

٢٠١٢

ملخص الرسالة

تبحث الرسالة في آليات التعامل مع الواقع المبني القائم والمستجد، وتأثير الثورة المعلوماتية علي الأنشطة الحياتية المعمارية والعمرانية؛ ودراسة إنعكاس تلك الأنشطة علي ظهور وا إختفاء عناصر وظيفية علي المستويين المعماري والعمراني.

وكيفية الإستفاده من الإمكانات التي تتيحها الثورة المعلوماتية، في مواجهة مشكلات الواقع المبني القائم والمستجد داخل المناطق الحضرية، وللتوصل إلى آليات للتعامل، مع كيفية معايشة إنجازات الثورة المعلوماتية كمرحلة من مراحل التطور التكنولوجي، والإنتاجي، والمعيشي للمجتمعات في هذا العصر المتسارع في تغيراته ومستجداته.

وتنقسم الرسالة إلي ثلاثة أجزاء–الجزء الأول الدراسة النظرية تستعرض أهم المفاهيم والمصطلحات، والأنماط الحياتية الجديدة التي أوجدتها الثورة المعلوماتية بعد ظهور مجتمع المعلومات، وتشكيل إقتصاد المعرفه، إلي جانب التحولات الأساسية في التفاعلات بين الناس في المدن نظرا لتعدد وتنوع الوظائف والأنشطه الحضرية، وا إنعكست جوانب هذه الثورة التكنولوجية المعلوماتية علي مستوي العمارة، مع دخول مفهوم إقتصاد الحضور حيث ساعد علي إيجاد فرص جيدة، وأيضا إلغاء لوظائف عديدةوا إنعكست علي مستوي العمران من تجمعات عمرانية، وطرق ممارسة الأنشطة إلكترونياً، وتحقيق للوظائف والإستعمالات إلكترونياً مما أدي الي تحولات إعادة تكوين الشكل الحضري، وظهور نظام حضري جديد.

مما يدفعنا للبحث عن آليات للتعامل مع الواقع المبني (المعماري والعمراني) القائم والمستجد، من خلال توجهات ومستجدات هذا العصر.

ويبحث الجزء الثاني من خلال الدراسة التحليلية في إستنباط آليات التعامل ،والتي يجب أن تبني علي مدي وضوح الرؤية المستقبلية من خلال توفير مصداقية المعلومات والتصورات المستقبلية ويتطلب نمط الحياة المستقبلي (الجديد) إحتياجات، وله أهداف، ويقدم إمكانات جديدة رقمية وتكنولوجية، ومن خلال تحليل الأمثلة التطبيقية المتنوعة تم إستخلاص آليات التعامل كمدخل لإظهار دورها الحيوي علي المستويين معماريا وعمرانيا.

وا ٍهتم الجزء الثالث بالدراسة التطبيقية لهذه الآليات علي نماذج لتجارب معمارية عالمية وأخري محلية لتوضيحالمعايير والمباديء المعتمد عليها، و التطبيق علي بعض النماذج المحلية ذات التجربة المعلوماتية، ومعرفة قدرة المبني علي الإستمرار في العمل وا ٍمكانية إعادة إستخدامه وتأهيله مستقبلا، وتم تطبيق هذه الآليات علي المستوي العمراني علي نماذج عالمية (المحور المتطور للوسائط المتعددة – ماليزيا (M.S.C.)) وأخري محلية (نموذجين) كل منها مشروعا قوميا هاما، وللإستفادة من النتائج في التطوير، ثم التوصل إلي نتائج وتوصيات الدراسة ككل علي مستوي الدراسة النظرية والتطبيقية (العملية) المعمارية والعمرانية.

ومن أهم النتائج: إرتباط مباديء ومعايير الدراسة بالعملية الفكرية في العمارةو العمران؛ لإتاحة الفرصة للمصمم للوصول إلى أفكار لا نهائية لكل مشكلة تصميمية، وبما يتوافق مع الظروف، التي يتم البناء فيها.

تعد إعادة الإستخدام والتأهيل مع التطوير سمة من سمات عمارة وعمران القرن الواحد والعشرين، ومن إعادة التوظيف ما هو إيجابي؛ ويتطلب نمط الحياة المستقبلي (الجديد) إحتياجات وأهداف ويقدم إمكانات تكنولوجية جديدة ومتنوعة.

ومن أهم التوصيات: أهمية توجية البحث العلمي المعماري والعمراني نحو دراسة تأثير المعلوماتية علي كل نوع من أنواع المباني ومكوناته، والتجمعات العمرانية المختلفة، ودراسة علاقة ذلك بسلوك الأفراد داخل الفراغات المعمارية والعمرانية، وبالتالي ترجمة هذه الآليات لمباديء وأسس تصميمية، وتبني دور المؤاخاة مع أحد الدول ذات الخبرة في هذا المجال.

وتتغير الوظائف التي تؤديها المباني والفراغات العمرانية بإستمرار مما كان لابد من التعامل معه؛ لضمان إستمرار حياة المبني والفراغ العمراني ودوره في المجتمع، وهو ما يحققه التأهيل وا ٍعادة الاستخدام والتوظيف، حيث يختلف معدل التغير بإختلاف المستجدات التي يجلبها كل عصر بمستجداته وبمدخلاته.